الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: تجارة دولية

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

تحت عنوان:

رقمنة مستندات عمليات التجارة الخارجية ـ منصة ما قبل التوطين أنموذجا

دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من إعداد:

- رماضنية خليل
- رزيقات محمد الأمين
- روباش شعيب

تحت إشراف الأستاذ :

ـ هبال عبد المالك

السنة الجامعية: 2022-2023

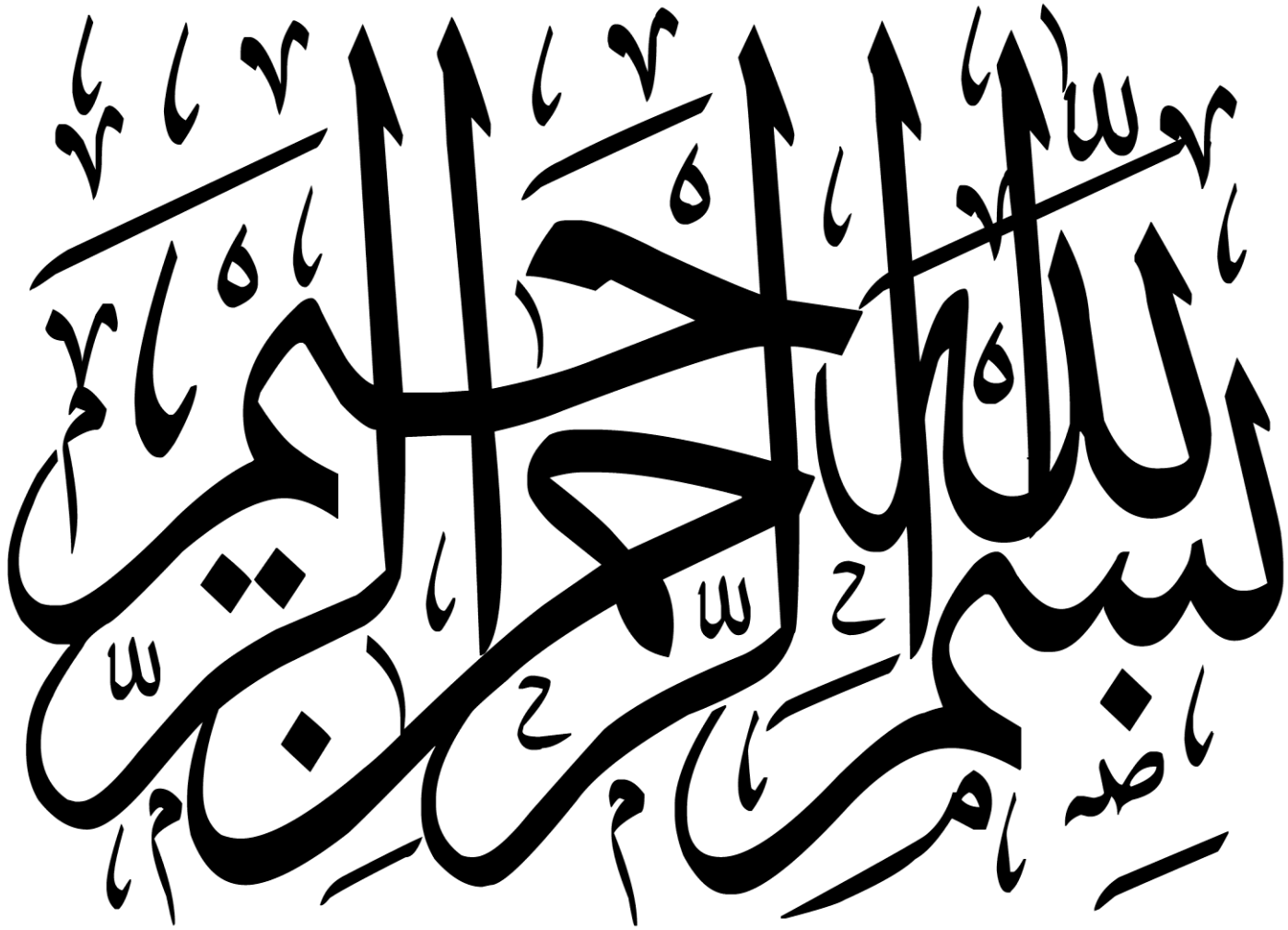
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و عـرفـــا ن

لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا على انجاز بحثنا هذا سواء من قريب او من بعيد،

وعلى رأسهم الأستاذ المشرف:

الدكتور: هبال عبد المالك

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

كما لا ننسى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وموظفي مصلحة التجارة الخارجية بالبنك

ا لإ هـد ا ء

إلى استاذ ودكتور عبد المالك هبال الذي كان سند اول واب ثاني لي والى من أُفضلها على نفسي، ولِمَ لا فلقد ضحت من أجلى ولم تدخر جُهدا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز) رحمة الله عليه

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على

رضاكم.

الـطـالـب: رزيـقـات مـحـمـد امـيـن

الإهداء

إلى استاذ ودكتور عبد المالك هبال الذي كان سند اول واب ثاني لي والى من أُفضلها على نفسي، إلى عائلتي الكريمة والمتواضعة

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز) أطال الله في عمره

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على

رضاكم.

الطالب: رماضنية خليل

روباش شعيب

ملخص:

تهدف دراسة الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية والذي يمثل في عصرنا الحاضر الإطار الذي يحظى بالقبول من جانب سائر الأطراف الداخلين في ميدان التجارة الدولية بما يحفظ مصلحة هؤلاء الأطراف جميعا من مصدرين ومستوردين لذا فهو يكتسي طبيعة قانونية خاصة ووظائف عدة لخدمة التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار بتقديم ضمانات سواء في ورقي او الالكتروني وكذلك سيتم تقديم شرحات عليهما بصفة عامة وبصفة خاصة لدى بنك BADR معا تقديم منصة متعمدة قبل التوطين، وقد تم استعمال المنهجي تحليلي واستقرائي في هذا بحث وقد كانت نتائج دراسة على ان اعتماد مستندي الكتروني في التجارة الخارجية يمكن أن يتحقق العديد من الفوائد البارزة فعلى سبيل المثال، يمكن للأطراف المشاركة في الصفقات التجارية الدولية أن تستفيد من تبسيط وتسريع عملياتها من خلال التبادل الإلكتروني للمستندات، مما يقلل من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمليات الورقية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر اعتماد المستندي الإلكتروني مستوى عالٍ من الأمان والسلامة، حيث يمكن استخدام تقنيات التوقيع الإلكتروني والتشفير لحماية الا ان الورقي لازم قائما بذاته ولا يمكن استغناء عنه مهما تقدمت تكنولوجيا لأنها وسيلة اولى وأكثر ثقة بين بنوك ومستخدمين.

Summary:

The objective of the Documentary Accreditation Study on Foreign Trade Financing, which in today's world is the framework accepted by other parties in the field of international trade in order to preserve the interest of all these parties from both exporters and importers. It therefore has a special legal nature and functions to serve international trade and encourage investment by providing guarantees both in paper and electronic, as well as in general and in particular at BADR Bank. and analytical and extrapolatory methodology has been used in this research and the results of a study have been that the adoption of an electronic document in foreign trade can bring many salient benefits, for example, Parties involved in international trade transactions can benefit from streamlining and accelerating their operations through electronic document exchanges, reducing the costs and risks associated with traditional paper processes. In addition, electronic documentary adoption provides a high level of security and safety, where electronic signature and encryption techniques can be used to protect, but paper is self-contained and indispensable no matter how advanced technology is because it is a first and most trusted means between banks and users.

فهرس المحتويات

الـشكـر و الـعـرفـا ن .....

ا لإ هـد ا ء .....ث

فهرس المحتويات.....خ

مقدمة: ..... أ

المبحث الأول: ماهية اعتماد المستندي والية تنفيذه في التجارة الخارجية..... 2

المطلب الأول: تعريف عمليات تجارة خارجية واستراد وتصدير..... 2

مطلب الثاني: تعريف الاعتماد المستندي واجراءات تنفيذه في التجارة الخارجية 2

المطلب الثالث: كيفية رقمنة عمليات تجارة خارجية لتطوير قطاع تجارة خارجية في الجزائر..... 7

المبحث الثاني: ماهية الاعتماد المستندي الالكتروني وآلية تنفيذه لدى بنك بدر..... 8

المطلب الأول: تعريف بميدان الدراسة بنك بدر BADR..... 8

المطلب الثاني: الاعتماد مستندي الالكتروني خصائصه..... 13

المطلب الثالث: شرح المنصة ما قبل التوطين والية تنفيذيها لدى مصدرين والمستوردين 14

الخاتمة..... 15

مراجع ومصادر 16

الملاحق:..... 18

مقدمة عامة

مقدمة:

إن عمليات التمويل والدفع في ظل التجارة الخارجية تتطلب وسائل دفع أكثر ضمان وثقة بالنسبة للمصدر والمستورد ولإزالة شكوك كل منهما يمكن أن يتحقق من خلال الاعتماد المستندي.

فالاعتماد المستندي يمثل أحسن وأضمن وسائل الدفع الحديثة، حيث تستعمل هذه التقنية عن طريق فتح اعتمادات مستنديه لدى البنك وذلك لتعذر سداد قيمة البضاعة نقدا حتى ولو كان السداد ممكناً بالنسبة للمستورد، فهذا لا يمنع أنه يخشى ألا يوفي المصدر بالتزاماته، وهذا ما يجعله يلجأ إليهما لتجنب المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالاتفاق.

وفي بحثنا هذا سنحاول أن نتطرق إلى أهم الجوانب حول تقنية الاعتماد المستندي وهذا من خلال طرح اسئلة عن الموضوع بالإضافة الى الاجابة الى التساؤلات التي نطرحها حول الاعتماد المستندي الورقي والالكتروني ومنصة معتمدة لدى بنوك عامة وبنك BADR خاصة.

اشكالية

ما اهمية التحول نحو رقمنة عمليات التجارة الخارجية في البنوك التجارية؟ وهل يمكن اعتبار المنصة ما قبل التوطين خطوة نحو هذ التحول؟

الاسئلة فرعية:

- ما هو الاعتماد المستندي الكتروني؟
- ما هي اهم الخطوات المتبعة في تنفيذ الاعتماد المستندي على مستوى منصة ما قبل التوطين في بنك BADR؟

الفرضيات

1- الاعتماد المستندي الالكتروني هو عملية التحقق من صحة وأصالة الوثائق الالكترونية ويتضمن استخدام تقنيات مثل التشفير، التوقيع الرقمي والختم الزمني.

2- آلية عمل الاعتماد المستندي الالكتروني لدى بنك BADR تتمثل في انشاء طلب، التحقق من الهوية، اصدار لاعتماد.

المبحث الأول: ماهية اعتماد المستندي والية تنفيذه في التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف عمليات تجارة خارجية واستراد وتصدير

تعريف التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات وتعرف على عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. (العال، 2000، ص362)

تعريف الصادرات:

يُطلَق مصطلح الصادرات على جميع السِّلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجِّهها إلى الأسواق الدوليَّة الخارجية، ويأتي ذلك بعد أن تتأكد الدولة من بلوغها حالةَ الفائض في الإنتاج.

يَلعب التصدير دورا هاما في الدخل القومي لأي بلد ويتمثل ذلك بفتح أبواب الأسواق أمام الترويج للمنتجات وبيعها، ويدل ذلك على مدى الجودة التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعة والزراعة في هذه الدول المصدرة، وتحتاج هذه العملية التجارية إلى خضوع المُنتجات المُصدَّرة للمعايير الدولية التي تُخضعها لمعايير للجودة، ويعد الشحن هو الأساس في التصدير غالباً.

تعريف الواردات:

هو مصطلح تجاري يطلق على كل ما يزود السوق المحلي به من سلع وخدمات مستوردة أو قادمة من الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقصٍ في سلعة ما وتشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية. (صبري، 2007، ص74)

النسبة العظمى من الواردات لأي بلد تكون مما لا ينتج محليا فعلى سبيل المثال: تستورد أوروبا البن من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك نظراً لعدم ملائمة مناخها لزراعة البن وقد يتزامن تغير النمط التجاري في الاستيراد والتصدير مع التطورات التكنولوجية.

مميزات التصدير:

تمثل القطاعات التي تُنمي الثروات وتجذب الاستثمارات والمواهب وتعزز الإنتاجية والابتكار وتُوجِدُ فرص العمل تساهم في الناتج المحلي

ترفع المستويين التقني والمهارات داخل البلد المصدر

تعزز الابتكار حيث تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاط التصدير إلى الابتكار في المنتجات والعمليات ميلاً أكبر من الشركات غير المُصَدرة

المطلب الثاني: تعريف الاعتماد المستندي واجراءات تنفيذه في التجارة الخارجية

1- نشأة الاعتماد المستندي:

تاريخيًا، يعود أصل الاعتماد المستندي إلى فترة القرن الثامن عشر حيث كان يتم استخدامه في التجارة البحرية. ومع مرور الوقت، تطور الاعتماد المستندي ليصبح أداة مالية معترف بها عالميًا يتم استخدام الاعتماد المستندي بواسطة المشتري والبائع والبنك المصدر للضمانات المالية والحماية في عملية التجارة الدولية. يتم تنظيمها وفقًا لمجموعة من القواعد والممارسات الدولية المعروفة باسم "قواعد الاعتماد المستندي" التي تديرها الغرف التجارية الدولية مثل الغرفة التجارية الدولية (ICC),عندما يتم الاتفاق بين المشتري والبائع على استخدام الاعتماد المستندي، يقوم المشتري بتوجيه بنكه لإصدار الاعتماد المستندي لصالح البائع. وبالمقابل، يقوم البائع بتقديم المستندات المطلوبة (مثل فاتورة التجارة وشهادات الشحن) إلى البنك المستندي للحصول على المبلغ المتفق عليه. يتحقق البنك المستندي من المستندات والامتثال لشروط الاعتماد المستندي قبل أن يتم إصدار الدفعة

المالية للبائع, يعتبر الاعتماد المستندي آلية فعالة لتقليل المخاطر المتعلقة بعمليات التجارة الدولية، حيث يوفر ضمانًا للبائع بالحصول على الدفعة المالية وضمانًا للمشتري بالحصول على المستندات المطلوبة قبل الدفع كما يعتبر الاعتماد المستندي أداة هامة في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية في عمليات التجارة الدولية يمكن القول إن نشأة الاعتماد المستندي ترتبط بتطور التجارة الدولية وزيادة حجم التبادلات التجارية بين الدول، حيث أدى تعقيد عمليات التجارة واختلاف القوانين واللغات المستخدمة إلى الحاجة إلى آلية موحدة وفعالة لتسهيل هذه العمليات وتقديم الضمانات المالية للأطراف المعنية. (صبري، 2007، ص74)

التجارة الدولية القديمة: يُعتبر الاعتماد المستندي نتاجًا لتطور التجارة الدولية على مر العصور. منذ العصور القديمة، كان التجار يحاولون إيجاد وسائل للحماية والتأمين على صفقاتهم التجارية المعقدة. تطورت الطرق والآليات على مر الزمن لتلبية احتياجات التجارة الدولية المتزايدة ظهور الاعتمادات المستندية في القرن الثامن عشر في القرن الثامن عشر، بدأت تظهر طرق مبكرة للاعتماد المستندي. كانت هذه الأساليب تعتمد على الأوراق المستندة والتوكيلات المصرفية لتسهيل التجارة بين الأطراف المختلفة تأسيس قواعد الاعتماد المستندي في عام 1933، تم تأسيس اللجنة الدولية لقواعد الاعتماد المستندي (International Chamber of Commerce's Uniform Customs and Practice for Documentary Credits)، والتي تُعرف اختصارًا بـ UCP. تُعد هذه القواعد الأساسية لتنظيم وتنفيذ عمليات الاعتماد المستندي في جميع أنحاء العالم.

التكنولوجيا والتطورات الحديثة: مع تطور التكنولوجيا وظهور الإنترنت، تم تحسين عمليات الاعتماد المستندي بواسطة البنوك والشركات المالية. أصبح بإمكان الأطراف التواصل وتبادل المستندات عبر الإنترنت بطريقة أسرع وأكثر فاعلية، مما سهل إجراءات الاعتماد المستندي وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

الاعتماد المستندي في الوقت الحاضر لا يزال الاعتماد المستندي يُستخدم على نطاق واسع في عمليات التجارة الدولية وتشهد الغرف التجارية الدولية تطويرًا مستمرًا لقواعد الاعتماد المستندي لمواكبة التغيرات في بيئة التجارة العالمية وتطلعات الأطراف المعنية.

2- تعريف الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو ترتيب مصرفي بين بنكين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب تعمل فيه البنوك على تعليمات عملائها وتلتزم بموجبه البنوك القابلة له والمتداخلة فيه بالدفع مصدرة الاعتمادات المستندية بناء إلى المستفيدين من هذه الاعتمادات مقابل مستندات شحن أو مستندات تنفيذ أو أداء خدمة منصوص عليها بالاعتماد ومطابقة تماماً لشروط أو قبول كمبيالات مستندية مرتبطة بهذه الاعتمادات أو تداخل مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها ويمكن تعريفه على أنه تعهد كتابي صادر من مصرف بناء يتعهد فيه المصرف بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود مقابل مستنداته الشحن طبقاً لشروط الاعتماد والتي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة.

وباستقراء مفهوم الاعتماد المستندي وفقاً لنص المادة 02 من التعديلات رقم 500 لسنة 1993 يتضح أن الاعتماد المستندي أو خطابات الاعتمادات الاحتياطية هي ترتيبات مهما يكن اسمها أو وصفها تتعمد بموجبها البنوك فاتحة الاعتماد بأن تدفع إلى أو لأمر طرف آخر المستفيد أو تقبل وتدفع قيمة الكمبيالات المسحوبة منه أو أن تفوض بنكاً آخر بأن يدفع أو يقبل ويدفع قيمة الكمبيالة.

3- الـتمويل عن طريق الاعتماد المستندي:

المستندية في طبيعتها معاملاتها منفصلة عن عقود البيع التي تكون أساس تلك الاعتمادات ولا ترتبط البنوك بهذه العقود ولا تلتزم بها حتى لو تضمن الاعتماد إشارة إلى تلك العقود على ما سبق يمكن القول إن الاعتماد المستندي يمثل في جوهره وبناءا.

1- عملية بنكية يقوم خلالها البنك بدو ر الوسيط الملتزم المطمئن لكل من المصدر والمستورد.

2- عملية بنكية تساعد على بناء الثقة المفتقدة بين طرفي العقد.

3- عملية بنكية يضمن بموجبها البنك للمصدر دفع قيمة بضاعته والتي تم شحنها، ويضمن للمستورد عدم قيامه بالدفع إلا بعد قيام المصدر بالشحن وبعد التأكد من مطابقتها للمواصفات المتفق عليها.

4- عملية بنكية تكون مرتبطة بمستندات فقط وليس بالبضائع.

5- عملية بنكية تكون البنوك فيها مقيدة بالتعليمات المنصوص عليها في الاعتماد لا غير.

6- عملية بنكية تكون فيها علاقة المصدر والمستورد ليست علاقة ناشئة عن عملية الاعتماد المستندي

هي علاقة سابقة ومستقلة تنشأ عن عقد البيع المبرم بينهما، والبنوك غير ملزمة بالعقود المشار إليها بعقد البيع ولا علاقة لها بها. (أغزيول، 1993، ص49)

4- وظائف الاعتماد المستندي:

للاعتماد المستندي وظائف أساسية تضمن بذلك السير الحسن لتبادل السلع والخدمات بين الدول وهذا ما جعله التقنية الأكثر استعمالاً بين المتعاملين في التجارة الخارجية ونذكر من هذه الوظائف

1- وسيلة دفع دولية متعلقة بتبادل السلع والخدمات حيث أنها تقنية جديدة في تسوية التعاملات التجارية بين الدول.

2- وسيلة ضمان حيث أنه يوفر الضمان والثقة بين كل الأطراف المتداخلة فيه لنجاح عملية التبادل بدون مخاطر التقلبات الاقتصادية والسياسية وحتى التشريعية في بلدان المتعاملين.

3- ضمان الدفع: يعمل الاعتماد المستندي كضمان للدفع للبائع. عندما يتم تقديم المستندات المطلوبة وفقًا لشروط الاعتماد، يتعهد المصدر بإجراء الدفع للبائع.

4- حماية المشتري والبائع: يوفر الاعتماد المستندي حماية لكلا الطرفين في الصفقة التجارية. يتأكد البائع من أنه سيحصل على الدفع مقابل تسليم المستندات المطلوبة، في حين يتأكد المشتري من أنه سيتم دفع المبلغ فقط عندما يتم تقديم المستندات بشكل صحيح.

5- التجارة الدولية: يلعب الاعتماد المستندي دورًا هامًا في التجارة الدولية، حيث يساعد في تخفيض المخاطر المالية والتجارية للأطراف المعنية. يتم استخدامه في عمليات الاستيراد والتصدير لتسهيل الدفع وتحقيق الثقة بين الأطراف.

6- التمويل والتأمين: يستخدم الاعتماد المستندي في العديد من العمليات المالية مثل التمويل التجاري والتأمين. يمكن استخدامه كضمان للمؤسسات المالية لتقديم القروض والتمويل للشركات التجارية.

7- الاعتماد المستندي وسيلة وفاء التعارض بين مصالح كلا الطرفين فقد صار من الواجب التفكير في إيجاد توافق بين المصالح المتعارضة لطرفي عقد البيع الدولي. من هنا ظهرت فكرة الاعتماد المستندي، إذ بواسطة الاعتماد المستندي يحصل البائع على ثمن البضاعة بمجرد تقديم المستندات إلى البنك غير أن هناك من يشترط ضرورة مطابقة المواصفات المنصوص عليها في العقد لموصفات البضاعة وبالتالي ففي حالة عدم وجود هذا التطابق فمن حق المورد الاعتراض لدى البنك المصدر بعدم الأداء.

8- الاعتماد المستندي كأداة ائتمان: يقوم البنك بتحويل الاعتماد بناءا على طلب المستفيد ويكون هذا التحويل بنفس شروط الاعتماد الأصلي. باستثناء قيمة الاعتماد التي تتغير بالإضافة لذلك، هناك وسيلة أخرى يستطيع بواسطتها المستفيد الحصول على الائتمان اللازم لتمويل ثمن البضاعة التي يريد الحصول عليها من الموردين، وهي الاعتماد الظهير Back to Back credit حيث يقوم المستفيد في هذه الحالة برهن الاعتماد الأصلي الصادر لمصلحته لدى البنك الذي يتعامل معه. (دويدار، 1994، 240)

5- أطراف الاعتماد المستندي:

5-1- المستورد (المشتري):

هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد. ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدّر.

5-2- البنك فاتح الاعتماد:

هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب. وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

5-3- المصدر (المورد):

هو الطرف الذي فتح الاعتماد المستندي لصالحه ويقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيه هذا الاعتماد. وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد ويتم الدفع عادة للمصدر عن طريق البنك مُبلِّغ الاعتماد أو البنك المعزز للاعتماد (في حالة تعزيز الاعتماد)

5-4- البنك المراسل:

هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز

5-5- البنك المستندي الإلكتروني:

هو البنك الذي يقوم بتسيير الاعتماد المستندي الإلكتروني بين المشتري والبائع. يعد البنك المستندي الإلكتروني الوسيط بين الأطراف ويقدم الخدمات المالية والتقنية لتنفيذ الاعتماد المستندي بشكل آمن وفعال. يتحقق البنك المستندي الإلكتروني من المستندات المقدمة من البائع ويتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد قبل الإفراج عن الدفعة المالية للبائع. يوفر البنك المستندي الإلكتروني أيضًا واجهة للمشتري والبائع لمتابعة تقدم العملية وتبادل المعلومات.

5-6- شركات التكنولوجيا المالية:

تلعب الشركات التكنولوجية المالية دورًا مهمًا في تيسير عمليات الاعتماد المستندي الإلكتروني. تقدم هذه الشركات المنصات الإلكترونية والأدوات التقنية للبنوك المستندي الإلكتروني والأطراف الأخرى المعنية لتنفيذ العملية بشكل آمن وفعال. توفر هذه الشركات أيضًا تقنيات التشفير والأمان لحماية المعلومات والمستندات المالية المتبادلة.

هذه الأطراف تعمل معًا لتمكين تنفيذ الاعتماد المستندي الإلكتروني بشكل سلس وفعال، حيث يتم تبادل المستندات الرقمية والمعلومات المالية بشكل آمن وموثوق. يتم تسهيل التحقق والتدقيق وإصدار الدفعة المالية بطريقة أسرع وأكثر كفاءة مقارنة بالأساليب التقليدية للاعتماد المستندي

ملاحظة:

يمكن للمستورد التعرف على المصدر بعدة وسائل منها:

- المعارض الدولية لبيع السلعة ذات العلاقة بالمستورد والمصدر.
- المجلات المتخصصة بهذه السلعة.
- الملحق التجاري في سفارة دولة المصدر.

- الزيارة المصدر الشخصية لبلد المستورد والاعلان في الصحف عن وصول المصدر ومكان وجوده في بلد المستورد.

- الزيارة المستورد الشخصية لبلد المصدر والبحث عن السلعة المنشودة ومصدرها هناك.

6- المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي:

1- الفاتورة التجارية:

تعتبر الفاتورة إحدى المستندات الهامة التي تطلب في جميع الاعتمادات المستندية وتكون صادرة عن المستفيد (المصدر) في الاعتماد وتبين قيمة البضاعة المرسلة وكمية ومواصفات هذه البضاعة.

2- شهادة المنشأ:

تطلب شهادة المنشأ في جميع الاعتمادات وتصدر عن الغرفة التجارية في بلد المستفيد (المصدر) والغرض من هذه الشهادة هو معرفة مكان انتاج أو تصنيع البضاعة المستوردة ويجب تصديق هذه الشهادة بنفس التصديق الوارد في الفاتورة التجارية. ومن الجدير بالذكر أن البضاعة المستوردة من أماكن مختلفة تخضع إلى نسب جمارك مختلفة.

3- بوليصة الشحن:

تطلب بوليصة الشحن في جميع الاعتمادات ويعتمد نوع البوليصة على وسيلة الشحن ففي حالة الشحن الجوي تطلب بوليصة شحن بالطائرة وفي حالة الشحن البحري تطلب بوليصة شحن بحرية وهكذا...

وتعتبر بوليصة الشحن إحدى المستندات الهامة في الاعتمادات فهي تمثل إيصال استلام وعقد نقل ووثيقة ملكية وتصدر البوليصة من شركة النقل بعد استلام البضاعة المراد شحنها ومعاينة الطرود من الخارج للتأكد من سلامة التعبئة، وعادة تطلب البنوك بوليصة شحن نظيفة حتى تبين أن الشركة الناقلة استلمت البضاعة المعنية سليمة في عنابر الباخرة ولا يمكن تفريغ الباضعة المشحونة إلا في ميناء الوصول.

وتحتوي البوليصة على ميناء الشحن ومكان الوصول وأجرة الشحن وكيفية دفعها. ويطلب البنك فاتح الاعتماد لأن تصدر بوليصة الشحن لأمره باعتبار أن البوليصة هي وثيقة تملك فوكيل الباخرة يسلم البضاعة المشحونة إلى من يسلمه بوليصة الشحن الأصلية وحيث أن البضاعة تعتبر ضماناً لتسديد قيمة المستندات فإن البنك فاتح الاعتماد يستطيع السيطرة على البضاعة ولا يُجير بوليصة الشحن للعميل إلا بعد تسديد قيمة الاعتماد. (النعيمات، 2005، ص26)

4- شهادة الوزن:

تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات التي تعتمد بضاعتها على الوزن مثل السكر والأرز والشاي وما شابه وتصدر عادة عن المستفيد كما يمكن أن تصدر عن مؤسسات متخصصة في الوزن. ويقبل المشتري أن تصدر الشهادة عن المستفيد نفسه لأنه عادة ما يطابق الوزن المذكور بشهادة الوزن مع الوزن الوارد في نص بوليصة الشحن التي تصدر عن الشركة الناقلة.

5- بيان التعبئة:

يطلب هذا البيان عادة عندما تكون البضاعة غير متجانسة لمعرفة محتويات كل طرد. فمثلا عند استيراد أدوات منزلية وملابس وأحذية في نفس الشحنة تعطى الطرود أرقاماً متسلسلة ويذكر في بيان التعبئة أرقام الطرود ومحتوياتها، فعلى سبيل المثال معرفة أن الطرود من رقم 1-20 تحتوي على ملابس فإن ذلك يسهل على السلطات الحكومية معرفة محتويات الطرود وفرض الرسوم الجمركية الصحيحة دون الحاجة إلى فتح جميع الطرود. ويصدر هذا البيان عادة عن المستفيد إلا إذا اشترط الاعتماد غير ذلك.

6- بيان المواصفات:

إذا كانت البضاعة تعتمد على الحجم والمقاس مثل الخشب والحديد وما شابه فيطلب عادة بيان المواصفات من ضمن المستندات ليبين أحجام ومقاييس البضاعة من حيث الطول والعرض والارتفاع وأي مواصفات أخرى ويصدر هذا البيان عادة عن المستفيد.

7- شهادة المعاينة:

تصدر شهادة المعاينة عن شركات متخصصة بمجال المعاينة والتفتيش حيث تقوم هذه الشركات بمعاينة البضاعة وفحصها قبل الشحن مباشرة ولا يجوز أن تتم عملية المعاينة في مخازن المصدر حيث بإمكانه تغيير البضاعة بعد معاينتها، وتتم عادة المعاينة باختيار عينة عشوائية من البضاعة التي سيتم شحنها وتقدم شركة المعاينة شهادة تسمى شهادة معاينة تبين فيها حالة البضاعة التي تم معاينتها ومواصفات وتعتبر هذه الشركة ضرورية وخاصة في حالة عدم وجود الثقة بين المستورد والمصدر حيث أن وجود الشهادة يعطي الثقة للمشتري بأن البضاعة المشحونة تطابق البضاعة المطلوبة في الاعتماد من حيث النوعية والمواصفات هذا إضافة إلى اطمئنان المشتري عن حالة البضاعة قبل الشحن مباشرة.

8- شهادة صحية:

تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات المتعلقة باستيراد المواد الغذائية كالمعلبات والحليب ومشتقاته أو اللحوم للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري أو الحيواني. وتصدر عن وزارة الصحة في بلد المصدر ومن الجدير بالذكر أنه يتم فحص الأغذية واللحوم المستوردة من الخارج من قبل الأجهزة الصحية في بلد المشتري للتأكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري أو الحيواني قبل طرحها الفعلي في السوق

وتطلب مستندات أخرى في الاعتمادات حسب الحاجة إليها مثل شهادة تحليل وشهادة تبخير وشهادة زراعية وغيرها.

المطلب الثالث: كيفية رقمنة عمليات تجارة خارجية لتطوير قطاع تجارة خارجية في الجزائر

يعد القطاع املالي بما فيه من أسواق ومؤسسات مالية وبنوك من أهم القطاعات وأكثرها تأثرا بالرقمنة واعتماد على المستند الإلكتروني في قيامها بمعاملاتها وعرض وتقديم خدماتها، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الصيرفة الإلكترونية وحتى ظهور بنوك افتراضية تماما، ال وجود لعقاراتها الملموسة في الواقع وتماشيا مع ذلك أصبح من المستلزم أن تتكيف مختلف المؤسسات عبر الدول ومنها الجزائر مع هذه التغيرات الجديدة والتي قد تؤثر على مستوى تنافسيتها ومن ثم بقائها واستمراريتها في السوق.

انطلاقا مما سبق سنتحدث عن اهداف البنوك الجزائرية لتطوير قطاع المصرفي لتسهيل عمليات التجارة الخارجية باستخدام الرقمنة وسنطرح بعض الاهداف لتحقيق رقمنة عمليات التجارة الخارجية وتطوير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يمكن اتباع الخطوات التالية:

1. تحسين البنية التحتية الرقمية: قم بتطوير وتحسين البنية التحتية الرقمية في الجزائر، مثل توفير شبكات الاتصالات عالية السرعة وتوسيع تغطية الإنترنت ذلك يسهم في تيسير التجارة الإلكترونية وتنفيذ العمليات التجارية عبر الإنترنت.

2. **تطوير منصات التجارة الإلكترونية:** قم بتطوير منصات إلكترونية تمكن الشركات الجزائرية من عرض منتجاتها وخدماتها للعملاء الدوليين يمكن أن تكون هذه المنصات مواقع ويب أو تطبيقات هاتف محمول، وتتضمن وظائف مثل العروض التجارية والتعاملات المالية الآمنة.

3. التدريب والتوعية: قم بتدريب وتوعية الشركات والتجار بشأن استخدام التكنولوجيا الرقمية في عمليات التجارة الخارجية. ضمن برامج التدريب، يمكن توفير المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع المنصات الإلكترونية والعمليات الرقمية.

4. تطوير الدفع الإلكتروني: قم بتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني الآمنة والموثوقة في عمليات التجارة الخارجية. ذلك يشمل إنشاء نظام دفع إلكتروني موثوق، وتوفير خيارات متنوعة للعملات المختلفة، وتعزيز أمان الدفع عبر الإنترنت.

5. تطوير اللوجستيات الرقمية: قم بتحسين عمليات اللوجستيات بواسطة التقنيات الرقمية مثل تتبع الشحنات، وتخزين البيانات وتبادل المعلومات اللوجستية عبر الإنترنت ذلك يساهم في تحسين كفاءة عمليات النقل والتوزيع الدولية.

6. التعاون الحكومي والخاص: تشجيع التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تطبيق التقنيات الرقمية في عمليات التجارة الخارجية. يمكن تبادل المعلومات والخبرات، وتقديم الدعم والتسهيلات للشركات لتبني التقنيات الرقمية.

7. التسهيلات القانونية والتنظيمية: يجب توفير التسهيلات القانونية والتنظيمية التي تدعم رقمنة التجارة الخارجية. يمكن إصدار قوانين ولوائح تشجع استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية وتحمي البيانات والمعلومات الحساسة.

8. تكامل النظم والمنصات: يجب تحقيق تكامل النظم والمنصات الرقمية المستخدمة في عمليات التجارة الخارجية. ينبغي توفير توافق واجتماع بين المنصات المختلفة المستخدمة بواسطة الشركات والمؤسسات، مما يسهل تبادل البيانات والمعلومات بسلاسة وفعالية.

9.تعزيز الأمان السيبراني: يجب أن يكون الأمن السيبراني على رأس الأولويات في رقمنة عمليات التجارة الخارجية. يجب تبني إجراءات وسياسات تحمي البيانات والمعلومات من التهديدات السيبرانية وتعزز الأمان الرقمي للشركات.

10. التحليل البياني والذكاء الاصطناعي: يمكن استخدام التحليل البياني والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات والمعلومات التجارية، وتوفير رؤى قيمة وتوجيهات استراتيجية لاتخاذ القرارات في التجارة الخارجية

من خلال تبني هذه الخطوات يمكن تعزيز رقمنة عمليات التجارة الخارجية في الجزائر وتعزيز تنافسية الشركات الجزائرية على المستوى العالمي. (الزعبي، 2000، ص48)

المبحث الثاني: ماهية الاعتماد المستندي الالكتروني وآلية تنفيذه لدى بنك بدر

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر و التي تحاول الوصـــــول إلـــــى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عمله و الاهتمـــام بكـــل التطـــورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية. و في هذا المبحث سيتم التعرف على بنك الفلاحـــــة و التنمية الريفية بكل أهدافه و مهامه، و كذا سنتعرف إلى سلسلة التطورات التكنولوجية التي شهدها البنك وأخيرا سنتعرف على خدمة البنك على الخط التي يوفرها البنك لزبائنه.

المطلب الأول: تعريف بميدان الدراسة بنك بدر BADR

أولا: التعريف بالبنك

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هو احد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية تم إنشـــــــاؤه بموجـــب مرسوم رقم 82/106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي . وبعد صدور قانون النقد و القرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الغي مـــن خلالـــه نظام التخصص. أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بهـــا البنوك التجارية، ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات 2000. يقدر رأسمال البنك ب 33 مليار دينار جزائري و يتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500 عامل مـــن بينها إطارات و مهندسين و موظفين كما انه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث انه صنف: (زيدان، 2008، ص55)

1- كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية.

2- ثاني بنك على المستوى المغاربي.

3- المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.

4- تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.

3- و قد احتل المركز الثامن والستين بعد الستمائة (668) فـي الترتيـب العـالمي مـن بـين 4100 بنك. وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية. (صواليلي، 2011)

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاثة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى من :1990-1982 تـم تأسيس بنك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة تبعـا لإعـادة هيكلـة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليـار دينـار جزائـري، و140 وكالـة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) .

وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديـد مـن الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى

القطاعات الحيوية العامة.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مسـاهمة ذات رأسمال قدره2.200.000.000 دج مقسما إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000دج للسهم الواحد.

المرحلة الثانية من :1999-1991 بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح اسـتقلالية أكبـر للبنـوك ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره مـن البنـوك يباشـر مهامـه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة ، كما وسـع أفقـه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصـادية الصـغيرة والمتوسـطة والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائـع سـواء كانت جارية أو لأجل ، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسـطة أو طويلة الأجل، وهدفها تكوين رأس المال الثابت .

المرحلة الثالثة: 2000-2002: تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفـس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق ، وفـي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الاقراضية حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة والمصغرة في جميع الميادين وفي نفس الوقت طور مستوى أدائـه مسـايرة للتحـولات الاقتصـادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين. (النعيمات، 2005، ص27)

ثانيا: مهام وأهداف البنك

تم إنشاء البنك للرد على المتطلبات الاقتصادية و التي خلقتها الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلـــــــة النظـام الزراعي.ضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد و رفع مستويات المعيشة لسكان الريف.

الريفية إلى توسيع وظائفه و مهامه و يمكن تلخـيص هـذه مهام

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة والتنمية المهام فيما يلي:

- معالجة كل عمليات الائتمان، النقد الأجنبي والخزينة

- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب

- استلام الودائع - المشاركة في جمع الادخار - المساهمة في التنمية الزراعية

- ضمان و تشجيع الزراعة و تصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية و الحرفية.

- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

2- أهداف BADR

- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف واكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعـة فـي إطـار احترام القواعد.

- الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.

- ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبيها.

- توسيع و إعادة تطوير شبكته.

- رضا العملاء وهذا من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.

- تكييف إدارة ديناميكية.

- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة.

3- منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقدم البنك عدة خدمات ومنتجات تقليدية وحديثة وهذا لتحقيق رضا الزبائن بكل مستوياتهم وبـــــــاختلاف حاجاتهم ورغباتهم. (الميدمة، 1971، ص37)

3-1- منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل أهم هذه المنتجات في:

- **الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون ، مؤسسات تجارية ، فلاحون ،...الخ). هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.

- **حساب الصكوك (الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمـــــارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة، .... الخ) و ذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

- دفتر التوفير Livret épargne BADR: و هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنـك أو بـدون فوائـد حسب رغبات المدخرين ، و باستطاعة هؤلاءء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيـام بعمليـات دفع و سحب الأموال في جميع الوكالات

التابعة للبنك و بذلك فإن هذا المنـــتج يجنـــب أصـــحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.

- **دفتر توفير الشباب**:

مخصص لمساعدة أبنـــــــاء المدخرين للتمدرس و التدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية. هذا الدفتر يفتح للشـباب الـذين لا تتجـاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي ب 500 دينار، كمـا يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أتوماتيكية منتظمة. كمـا يســـتفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاســـتفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.

- **بطاقة بدر:** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفيـة حيـث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقديـــــــة DAB كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

- **سندات الصندوق:** عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشـخاص الطبيعيين والمعنويين.

- **الإيداعات لأجل:** و هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طـرف البنك.

- **حساب بالعملة الصعبة:** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملـــة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للســكن إضـــافة إلـــى الاعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة.

3-2- خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تظهر أهم هذه الخدمات في :

- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.
- التحويلات المصرفية .
- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.

- خدمات البنك للمعاينة BADR consulte التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التـــي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.

- خدمات الفحص السلكي télétraitement: التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنـك باسـتعمال شـبكة

الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي، في توزيع خدماته المصرفية على التوزيع المباشر من خلال شـبكة مـن الوكـالات BADR منتشرة عبر كامل التراب الوطني واوالتي تتعدى 300 وكالة بهدف الوصول على اكبر عـــدد مـــن الزبـــائن أيضا وضع البنك تحت تصرف زبائنه نظام توزيع الكتروني و ذلك عن طريق الموزعات الآليـــة لـــلأوراق النقدية DAB أو عن طريق الشبابيك الآلية للأوراق النقدية GAB كما يوفر أيضا خدمات مصـرفية عبـر الهاتف لكنها محدودة جدا.

4- تكنولوجيات بنك BADR: شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة تحولات تهدف إلى عصرنته وتطويره وجعلـــه يواكـــب التطـــورات البنكية العالمية حيث انه في ظل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة يجب على

البنك القيام بالمزيد من الإصـــلاحات والتغييرات، كانـــت أول اهتمامات البنك هي إدخال تكنولوجيات الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة باعتبارها الخطـوة الأولى في تعزيز البنية التحتية:

1991: تطبيق نظام Swift لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

1992: وضع برمجيات Sybu Logiciel مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحساب الزبائن).

- إدخال الأعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات فتح القروض الوثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.

- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

1993: إنماء عمليات إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

1994: تشغيل بطاقات التسديد و السحب في بعض الوكالات الرئيسية.

1996: إدخال عمليات الفحص السلكي (Télétraitement) فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي .(Télétransmission)

2000-2002: وضع برنامج خماسي فعلي يرتكز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخـــــــدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و الميدان المالي و الذي نتجت عنه الإنجازات التالية:

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف للبنك و إنجاز مخطط تسوية المؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

2001: التطهير الحسابي و المالي و إعادة النظر و تقليل الوقت و تحقيق الإجـراءات الإداريـــة والتقنيـــة المتعلقة بملفات القروض .

- تحقيق مشروع البنك الجالس (Assise Banque) مع الخدمات المشخصة. - إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية و تعميم شـبكة (Mega-Pac) عبـر الوكالات و المنشآت المركزية وكذا إنشاء تطبيق نظام يختص بالية الدفع في مجال التعامل والاقتراض.

2002: تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBU كزبون للخدمة.

- تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية. :2003 إدخال نظام syrat و هو نظام تغطيه الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلـى النقـل المادي للقيم.

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكيـة و كـذا

تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

- إدخال نظام معلوماتي جديد معد من طرف AXYS للخدمات يسهل عملية التركيب، الصيانة عن بعد و حتى فيما يخص الجانب القانوني و الشريعي مما يسهل تسيير الموارد البشرية.

- إدخال طرق العمل بالنقود الآلية.

2004: التحضير لإدخال برنامج الحكومة الالكترونية E-gouvernement في مختلف وكالات البنك.

2005: شهر سبتمبر من هذه السنة عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شباك آلي لـــلأوراق النقدية وسط حضور جماهيري و إعلامي غفير (وكالة الشراقة) كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولـى لسنة 2006 من اجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن

2011: شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالإطلاع مباشرة على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت و السماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل

مـن مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد و مختلف التعاملات المالية و المصرفية.أيضا قام بنـك BADR بتطوير وسائل الدفع الالكتروني و توفير البطاقات، إذ يعتبر البنك الأول من حيث عـــدد بطاقـــات الســـحب. (جامعة قسنطينة، 2011، ص80)

المطلب الثاني: الاعتماد مستندي الالكتروني خصائصه

تعريف اعتماد المستندي الالكتروني

هو عملية قبول واعتماد على المستندات الإلكترونية كوسيلة قانونية وموثوقة لتبادل المعلومات وتوثيق العمليات والتوقيع عليها بشكل رقمي. يعني ذلك أن المستندات الإلكترونية تحظى بنفس المصداقية والقوة القانونية المتوقعة من المستندات الورقية التقليدية وتشمل المستندات الإلكترونية العديد من أشكال الملفات مثل مستندات PDF، وملفات Wordوجداول البيانات، والصور، ومقاطع الفيديو وغيرها.

وتتطلب عملية الاعتماد المستندي الإلكتروني وجود تقنيات متقدمة مثل التوقيع الإلكتروني والتشفير والأمان الإلكتروني يتم استخدام التوقيع الإلكتروني لتأكيد هوية الشخص الذي وضع التوقيع وضمان عدم تلاعب المستند، بينما يستخدم التشفير والأمان الإلكتروني لحماية سرية المعلومات المحتواة في المستندات ومنع الوصول غير المصرح به.

ويتم اعتماد المستندات الإلكترونية بواسطة القوانين واللوائح في البلدان المختلفة، حيث يتم تحديد القوانين المنظمة والمعايير التي يجب أن تتوفر في المستندات الإلكترونية لتكون قانونية ومعترف بها. وعادةً ما تتطلب هذه القوانين وجود آليات للتحقق من صحة وأصالة المستندات الإلكترونية وتوثيقها بشكل يمكن التحقق منه بشكل عام، يهدف الاعتماد المستندي الإلكتروني إلى تسهيل وتحسين عمليات التبادل الإلكتروني للمعلومات وتوفير التوثيق القانوني والمصداقية للمستندات بطريقة آمنة وفعالة. (النعيمات، 2005، ص110)

خصائصه:

اعتماد مستندي الكتروني يتضمن عددًا من الخصائص الرئيسية التي تعزز مصداقية واعتمادية المستندات الإلكترونية نذكر بعض الخصائص الهامة:

1- التوقيع الإلكتروني: يعد التوقيع الإلكتروني أحد الخصائص الأساسية لاعتماد المستندات الإلكترونية. يتم استخدام تقنيات التوقيع الإلكتروني لتأكيد هوية ومصداقية الموقع على المستند، ويمكن أن يكون له تأثير قانوني مماثل للتوقيع الورقي في العديد من الدول.

2- الحفظ والأرشفة الإلكترونية: يجب أن تتوفر آليات قوية لحفظ المستندات الإلكترونية بطريقة آمنة ومنظمة. يتضمن ذلك استخدام تقنيات النسخ الاحتياطي وتأمين البيانات لضمان استدامة المستندات على المدى الطويل.

3- التحقق من الصحة والسلامة: يتطلب اعتماد المستندات الإلكترونية وجود آليات للتحقق من صحة وسلامة المستندات. يمكن استخدام تقنيات التشفير والتوقيع الرقمي والختم الزمني للتحقق من عدم تلاعب المستند وسلامته خلال عملية إنشائه ونقله وتخزينه.

4- إدارة الهوية والوصول: تتضمن خصائص اعتماد المستندات الإلكترونية وجود آليات لإدارة الهوية والوصول. يمكن استخدام أنظمة المصادقة المتعددة وصلاحيات الوصول المحددة للتحكم في الوصول إلى المستندات والحفاظ على سرية ومصداقية المعلومات.

5- الاعتماد القانوني: يجب أن يتم التعرف على القوانين واللوائح المتعلقة بالاعتماد المستندي الإكتروني في البلدان المختلفة. بعض الدول قد وضعت تشريعات خاصة للاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية والمستندات الإلكترونية كوسيلة قانونية معترف بها

6- الضمانات القانونية: يمكن أن توفر القوانين واللوائح ضمانات قانونية لاعتماد المستندات الإلكترونية، مثل الاعتراف بها كوسيلة قانونية في القضايا المدنية والتجارية، وإثبات قدرتها على تحمل القيمة القانونية.

7- التشفير والأمان: يجب أن تكون المستندات الإلكترونية مشفرة بشكل آمن لحماية البيانات المحتواة فيها من الوصول غير المصرح به. يمكن استخدام تقنيات التشفير لضمان أن يتم فقط الوصول إلى المستندات من قبل الأشخاص المخولين.

8- الاعتماد الدولي: يهم الاعتماد الدولي للمستندات الإلكترونية، حيث تعترف العديد من الدول بالتوقيعات الإلكترونية والمستندات الإلكترونية الأخرى كوسيلة قانونية. قد تكون هناك اتفاقيات دولية تعزز الاعتراف المتبادل بين البلدان.

9- الاستدلال القانوني: يجب أن تحترم المستندات الإلكترونية متطلبات الاستدلال القانوني، بمعنى أن يمكن تقديمها كدليل في المحاكم والقضايا القانونية والتحقيقات الجنائية.

10- القدرة على التحقق والتدقيق: يجب أن يكون هناك آليات للتحقق من صحة وأصالة المستندات الإلكترونية، وإمكانية إجراء عمليات التدقيق للتأكد من عدم تعرضها للتلاعب أو التغيير غير المصرح به.

ملاحظة

قد تختلف في بعض الحالات والتطبيقات حسب المتطلبات القانونية والتشريعات في البلدان المختلفة

مزاياه:

توفر الاعتمادات المستندات الإلكترونية العديد من المزايا بما في ذلك:

1- التوفير في التكاليف: يمكن للمستندات الإلكترونية تقليل تكاليف الطباعة والتخزين والتوزيع التي ترتبط بالمستندات الورقية.

2- السهولة في الوصول والبحث: يمكن الوصول إلى المستندات الإلكترونية بسهولة وسرعة عبر أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية، ويمكن استخدام أدوات البحث للعثور على المعلومات بسرعة.

3- حماية البيئة: باستخدام المستندات الإلكترونية، يمكن تقليل استهلاك الورق والحفاظ على الموارد الطبيعية.

4- السرية والأمان: يمكن تشفير المستندات الإلكترونية وحمايتها بكلمات مرور وصلاحيات الوصول المحددة.

5- التعاون والمشاركة: يمكن للمستندات الإلكترونية أن تسهم في تعزيز التعاون والمشاركة بين الأفراد والفرق من خلال ميزات مثل تعليقات وتعديلات مشتركة. (لطرش، 2001، ص97)

المطلب الثالث: شرح المنصة ما قبل التوطين والية تنفيذيها لدى مصدرين والمستوردين

1- تعريف المنصة:

هي منصة رقمية يتم التعامل فيها بين البنك وزبائنه ووضع الملف الأولى وتبادل المستندات بينهم لإتمام الصفقات.

2- آلية عمل المنصة:

إذا كنت ترغب في التسجيل في منصة مصرفية إلكترونية لبنك معين، فيجب عليك اتباع الخطوات التالية:

1. قم بزيارة موقع البنك: ابحث عن الموقع الرسمي للبنك الذي ترغب في التسجيل في منصته المصرفية الإلكترونية.

2. ابدأ عملية التسجيل: عند دخولك إلى الموقع الرسمي للبنك، ابحث عن خيار التسجيل أو الانضمام إلى المنصة المصرفية الإلكترونية. قد يكون لديك خيارات مثل "تسجيل الدخول" أو "فتح حساب جديد"، اضغط على الخيار المناسب.

3. ملء استمارة التسجيل: ستُطلب منك ملء استمارة تسجيل تحتوي على المعلومات الشخصية الأساسية، مثل الاسم الكامل وتاريخ الميلاد وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف. قد يتطلب الأمر أيضًا إدخال معلومات المصرف ورقم الحساب البنكي.

4. المصادقة والتحقق: قد يطلب منك توفير معلومات إضافية للمصادقة والتحقق من هويتك. قد يكون ذلك من خلال إدخال رمز التحقق المرسل إلى هاتفك المحمول أو بواسطة إرسال وثائق هوية رسمية.

5. قبول الشروط والأحكام: اطلع على شروط وأحكام استخدام المنصة المصرفية الإلكترونية وقبولها إذا كنت موافقًا عليها.

6. إنشاء اسم مستخدم وكلمة مرور: قم بإنشاء اسم مستخدم وكلمة مرور قوية للوصول إلى حسابك على المنصة المصرفية الإلكترونية. يجب أن تتضمن كلمة المرور أحرفًا كبيرة وصغيرة وأرقام ورموز خاصة لتعزيز الأمان.

7. تفعيل الحساب: بعد إكمال عملية التسجيل، قد يتطلب منك تفعيل حسابك عن طريق البريد الإلكتروني أو رسالة نصية أو طرق أخرى توفرها البنوك.

8. إرسال الملف الأولي

بعد الانتهاء من هذه الخطوات، ستتمكن من إتمام الصفقة بعد تأكد البنك من المعلومات ودراسة الملف الأولي المرسل من الزبون. (الموقع الكتروني لبنك البدر)

الخاتمة

بعد إجراء البحث حول اعتماد المستندين الإلكتروني والورقي، وكيفية عمله لدى بنوك بصفة عامة وبنك بدر بصفة خاصة يمكن قول وباختصار انه يُظهر هذا البحث أن اعتماد المستندين الإلكتروني والورقي له تأثيرات ومزايا مختلفة. استنادًا إلى التحليل والبيانات المجمعة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

كفاءة التخزين والوصول: تمكن المستندات الإلكترونية من توفير مساحة تخزين صغيرة وسهولة الوصول والبحث عن المعلومات المطلوبة، بينما قد يواجه المستند الورقي قيودًا في هذا الصدد.

التوافر والتنقل: تمكن المستندات الإلكترونية من الوصول الفوري والتنقل المرن، حيث يمكن الوصول إليها من أي جهاز متصل بالإنترنت، بينما قد يتطلب المستند الورقي الوصول الشخصي أو البريدي.

الأمان والحماية: يوفر النظام الإلكتروني تشفيرًا وحماية قوية للمستندات، مما يقلل من مخاطر فقدانها أو سرقتها، في حين يمكن للمستندات الورقية أن تواجه خطر التلف أو السرقة.

استنادًا إلى النتائج المذكورة أعلاه، تقدم هذه الدراسة بعض الاقتراحات

التدريب والتوعية: ينبغي توفير التدريب والتوعية للأفراد حول كيفية استخدام المستندات الإلكترونية بطريقة آمنة وفعالة، تحسين الأنظمة الإلكترونية: يجب الاستثمار في تحسين الأنظمة الإلكترونية لتوفير مزيد من الأمان وسهولة الاستخدام والتنقل، السياسات والتشريعات: يجب وضع سياسات وتشريعات تعزز الاعتماد على المستندات الإلكترونية وتعطيها القوة القانونية المطلوبة، الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية: ينبغي تطبيق استراتيجية فعالة للاحتفاظ بنسخ احتياطية من المستندات الإلكترونية لضمان عدم فقدانها.

باختصار، فإن اعتماد المستندي الإلكتروني والورقي يتطلب توازنًا بين الفوائد والتحديات المتعلقة بهما. يجب على الأفراد والمؤسسات اتخاذ قرارات استنادًا إلى احتياجاتهم وظروفهم الفردية، مع الالتفات إلى الاقتراحات المذكورة أعلاه لتعزيز استخدام المستندات الإلكترونية والاستفادة القصوى منها.

مراجع ومصادر

1 - عكاشة محمد عبد العال : قانون العمليات المصرفية الدولية دار الجامعة الجديدة لبنان 2000، ص362.

2- محمد صبري: الأخطاء البنكية مسؤولية البنك عن عدم ملائمة الائتمان مع مصلحة الزبون. مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى: 2007، ص: 74.

3- محمد برادة أغزيول: دور البنوك في التجارة الدولية، الندوة الثالثة للعمل البنكي والقضائي، يونيو – 1993 منشورات المعهد الوطني للدراسات القضائية والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، مطبعة الأمنية، ص: 49.

4- هاني محمد دويدار: العقود التجارية والعمليات المصرفية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994، ص: 240.

5- محمد صبري: المرجع السابق، ص: 74

6- فيصل محمود مصطفى النعيمات: مسؤولية البنك في قبول المستندات في نظام الاعتماد المستندي، دار وائل للنشر 2005 ص 26.

7- فيصل محمود مصطفى النعيمات، المرجع السابق ص: 27

8- أكرم إبراهيم حمدان الزعبي، مسؤولية المصرف المصدر، في الاعتماد المستندي، دراسة مقارنة وفقا لأحكام النشرة 500، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع 2000، ص: 48.

9- محمد علي مانع الميدمة: الاعتمادات المستندية في التجارة الدولية،1971، ص 37 (بدون دار النشر).

10. "International Trade: Theory and Policy" (التجارة الدولية: النظرية والسياسة) بقلم Paul Krugman و Maurice Obstfeld:

11. " Letters of Credit in International Trade: A Guide for Exporters and Importers" (الاعتمادات المستندية في التجارة الدولية: دليل للمصدرين والمستوردين) بقلم Kent D. Auberry:

12. " The Complete Guide to Documentary Credits: Letters of Credit, Standby Credits, and Demand Guarantees" (الدليل الشامل للأعتماد المستندي: اعتمادات الرسائل المستندية، واعتمادات الاحتياطية، والضمانات المطلوبة) بقلم Keith Maurice:

13. موقع ICC (International Chamber of Commerce): منظمة ICC .

14. "Uniform Customs and Practice for Documentary Credits (UCP 600)" (التجارة والممارسات الموحدة للأعتماد المستندي 600): UCP 600

15. "Documentary Credits: Law and Practice" (الأعتمادات المستندية: القانون والممارسة) بقلم Chitty, Sir William; Dugdale, Richard:

16. "ICC Guide to Documentary Credit Operations for the UCP 600" (دليل ICC لعمليات الأعتماد المستندي بموجب UCP 600): يقدم هذا الدليل توجيهات وإرشادات تفصيلية حول عمليات الاعتماد المستندي بموجب UCP 600. يشرح الدليل كيفية تنفيذ الاعتمادات المستندية والإجراءات والمتطلبات اللازمة لضمان التوافق مع القواعد والممارسات الدولية.

17. "The Law and Practice of International Banking" (قانون وممارسة البنوك الدولية) بقلم Charles Proctor

18. جامعة قسنطينة، مجلة الشهرية، العدد 47، 2007.

الملاحق:

الملحق رقم 01: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم التجارية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: 2023/ ...

المسيلة في: 2023/05/21

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير التربص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الليسانس الأكاديمي** في شعبة ..العلوم التجارية.. تخصص :تجارة دولية.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	رزيقات محمد الامين	202037074247	204666916	
02	رماصنية خليل	202037068408	20420483	
03	دربان شهب	202037039032	204140776	
04				

عنوان البحث: دراسة حالة مستندات عملية التجارة الخارجية دفعة مقابل المستند BADR دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الختم و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)
هبال عبد الله		

Avis favorable pour 2 séances
ALE M'sila 2023

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ص ب: 166 المسيلة 28000. الجزائر. ☎: 035 -35-33-33
http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc
https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CEQLE-SEGC-Msila-475721049530765

الملحق رقم 02: تصريح شرفي بالالتزام بمعايير الأمانة العلمية (رزيقات محمد الأمين)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: SCIENCES COMMERCIALE

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم العلوم التجارية

الملحق رقم 03: تصريح شرفي بالالتزام بمعايير الأمانة العلمية (روباش شعيب)

الملحق رقم 04: تصريح شرفي بالالتزام بمعايير الأمانة العلمية (رماضنية خليل)